

تقرير فرنسي: تراجع الحريات النقابية في مصر يفتح ملف السيطرة على الحركة العمالية وسط أزمة معيشية متصاعدة



الثلاثاء 16 يونيو 2026 10:30 م

كشفت صحيفة فرنسية في تقرير نشر في باريس أن الحكومة المصرية تواصل فرض قيود متصاعدة على النقابات والعمال، مع تسجيل تراجع واضح في مساحة الحركة النقابية، وتزايد صعوبات التنظيم والاحتجاج، في وقت تتفاقم فيه الضغوط الاقتصادية الناتجة عن التضخم والتوترات الإقليمية

وتأتي هذه التطورات في سياق سياسي واقتصادي يتسم بتصاعد الأعباء المعيشية على العمال والموظفين، حيث يربط التقرير بين تشديد القبضة على المجال النقابي وبين اتساع فجوة الدخل وارتفاع الأسعار، ما يخلق بيئة عمل أكثر هشاشة وأقل قدرة على التفاوض

النقابات العمالية بين قانون جديد وضغوط تنظيمية متصاعدة

بدأت الأزمة مع استمرار تطبيق سياسات تنظيمية وقانونية جديدة تنظم سوق العمل، بينما تشير أصوات نقابية وحقوقية إلى أن هذه التشريعات تضع قيودًا معقدة أمام حق الإضراب، وتحد من قدرة العمال على التفاوض الجماعي بشكل فعال داخل المؤسسات المختلفة

وبحسب التقرير الفرنسي، فإن النقابات المستقلة تواجه صعوبات متزايدة في ممارسة عملها، سواء عبر تسجيل الكيانات النقابية أو إدارة النشاط الداخلي أو تمثيل العمال أمام أصحاب العمل، ما يعيد تشكيل خريطة الحركة العمالية في مصر بشكل أكثر انغلاقًا

ويشير الباحث النقابي فيليب مارشال إلى أن تقييد النقابات المستقلة يؤدي إلى إضعاف آليات التفاوض الجماعي، لأن غياب التمثيل الحر يحول العلاقة بين العمال والدولة إلى علاقة غير متوازنة، تفقد فيها الطبقة العاملة أدوات الضغط التقليدية

وتخدم هذه الرؤية محور التحول في بنية العلاقة بين الدولة والعمل، إذ يرى مارشال أن أي تقليص للمساحة النقابية لا ينعكس فقط على الإضرابات، بل يمتد إلى بنية الأجور وظروف العمل وساعات التشغيل داخل القطاعات المختلفة

كما يوضح التقرير أن الحكومة تقدم قانون العمل الجديد باعتباره خطوة نحو تحديث التشريعات وتنظيم العلاقات المهنية، لكن النقابات ترى أن التطبيق العملي للقانون يفرض قيودًا إضافية على التحرك العمالي، بدلًا من توسيع حقوقه

ويشير مراقبون إلى أن هذا التباين بين الخطاب الرسمي والممارسة على الأرض يعكس فجوة متزايدة في إدارة ملف العمل، خاصة مع تراجع قنوات الحوار المباشر بين العمال والجهات الإدارية في العديد من القطاعات

ويؤكد الخبير الاقتصادي جان بيير لوران أن أي سوق عمل يحتاج إلى توازن بين التنظيم والحرية النقابية، لأن الإفراط في التنظيم دون تمثيل مستقل يؤدي إلى انخفاض القدرة التفاوضية للعمال وارتفاع مستويات الاحتقان الاجتماعي

ويخدم هذا الطرح محور الاقتصاد الاجتماعي، حيث يربط لوران بين القيود النقابية وبين تراجع القدرة الشرائية، باعتبار أن ضعف التفاوض يؤدي إلى تثبيت أجور لا تتناسب مع معدلات التضخم المتصاعدة

الأزمة الاقتصادية تضاعف هشاشة العمال وتحد من أدوات الضغط

تتزامن القيود النقابية مع موجة تضخم وارتفاع في تكاليف المعيشة، ما يجعل العامل المصري في مواجهة مباشرة مع ضغوط اقتصادية يومية تتعلق بالغذاء والإيجار والنقل والخدمات الأساسية دون زيادة موازية في الدخل

وبحسب التقرير، فإن هذه الظروف تضع العمال في موقع أكثر هشاشة، حيث تتراجع قدرتهم على الاحتجاج أو التفاوض، في ظل محدودية الأدوات التنظيمية التي تسمح لهم بطرح مطالبهم بشكل جماعي منظم

وتشير الصحفية الاقتصادية كلير دوما إلى أن الأزمة لا تتعلق فقط بمستوى الأجور، بل ببنية سوق العمل نفسها، التي أصبحت أقل قدرة على استيعاب المطالب الاجتماعية، وأكثر ميلاً إلى التنظيم الإداري الصارم

وتخدم هذه الرؤية محور الضغوط المعيشية، إذ توضح دوما أن ارتفاع الأسعار المستمر يجعل أي تأخير في تعديل الأجور أو تحسين شروط العمل عاملاً مباشراً في توسيع الفجوة بين الدخل وتكلفة الحياة

كما يوضح التقرير أن العمال في مصر يواجهون تحدياً مزدوجاً يتمثل في ضعف التمثيل النقابي من جهة، وضغط اقتصادي متسارع من جهة أخرى، ما يضعهم في دائرة محدودة الخيارات بين القبول أو فقدان الاستقرار الوظيفي

ويشير خبراء إلى أن هذا الوضع يعيد إنتاج نمط عمل غير متوازن، حيث تتراجع القدرة على التفاوض لصالح سياسات تشغيل أكثر مركزية، لا تمنح العمال مساحة كافية للتعبير عن مطالبهم الاقتصادية

ويؤكد الباحث الاجتماعي إريك دوبون أن العلاقة بين الدولة والمجتمع في ملف العمل باتت أكثر تعقيداً، لأن القيود التنظيمية تتزامن مع أزمات معيشية، ما يجعل أي احتجاج اقتصادي مرتبطاً تلقائياً بملفات سياسية أوسع

ويخدم هذا الطرح محور البنية الاجتماعية للعمل، إذ يربط دوبون بين غياب التمثيل النقابي المستقل وبين تراجع القدرة على إدارة الصراعات المهنية داخل الأطر المؤسسية التقليدية

النقابات في اختبار البقاء داخل مساحة سياسية واقتصادية مغلقة

يشير التقرير الفرنسي إلى أن النقابات في مصر تجد نفسها أمام اختبار صعب، يتمثل في الحفاظ على وجودها داخل مساحة محدودة من الحركة، في ظل قيود قانونية وإدارية تقلص من قدرتها على التأثير الفعلي

وتتزامن هذه التحديات مع بيئة سياسية واقتصادية تتسم بانخفاض هامش المشاركة في صنع القرار العمالي، ما يجعل النقابات أمام معادلة معقدة بين الاستمرار المؤسسي وفقدان القدرة على التأثير

ويؤكد التقرير أن استمرار هذا الوضع قد يؤدي إلى إعادة تشكيل العلاقة بين العمال والدولة، بحيث تصبح النقابات أقرب إلى كيانات تنظيمية محدودة التأثير، بدلاً من كونها أدوات تمثيل وضغط فعالة

كما يحذر محللون من أن تراجع الدور النقابي قد ينعكس على الاستقرار الاجتماعي، لأن غياب قنوات التفاوض الفعالة يدفع المطالب الاقتصادية إلى مسارات أكثر حدة خارج الأطر المؤسسية

ويختم التقرير بالإشارة إلى أن ملف العمال في مصر لم يعد قضية مهنية فقط، بل أصبح مؤشراً مباشراً على طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، في ظل تداخل القيود السياسية مع الضغوط الاقتصادية المتزايدة

وفي هذا السياق، تبدو النقابات أمام مرحلة حرجة تتطلب إعادة تعريف دورها داخل سوق عمل مضغوط، حيث تتقاطع السياسات التنظيمية مع الأزمات المعيشية، دون وجود مساحة واضحة لتوازن مستقر بين الطرفين